



مستقبل وطن
للدراستات السياسية والإستراتيجية



حزب مستقبل وطن
كلنا نعمل من أجل مصر

تطورات الأزمة والأوضاع الراهنة في السودان

الأبعاد والدلالات والسيناريوهات المحتملة



**أغسطس
2025**

**تقرير | صادر عن مركز الدراسات السياسية
والإستراتيجية لحزب مستقبل وطن**

رئيس مجلس الشيوخ
ورئيس الحزب
المستشار / **عبد الوهاب عبدالرازق**

نائب رئيس الحزب
والأمين العام
النائب / **أحمد عبدالجواد**

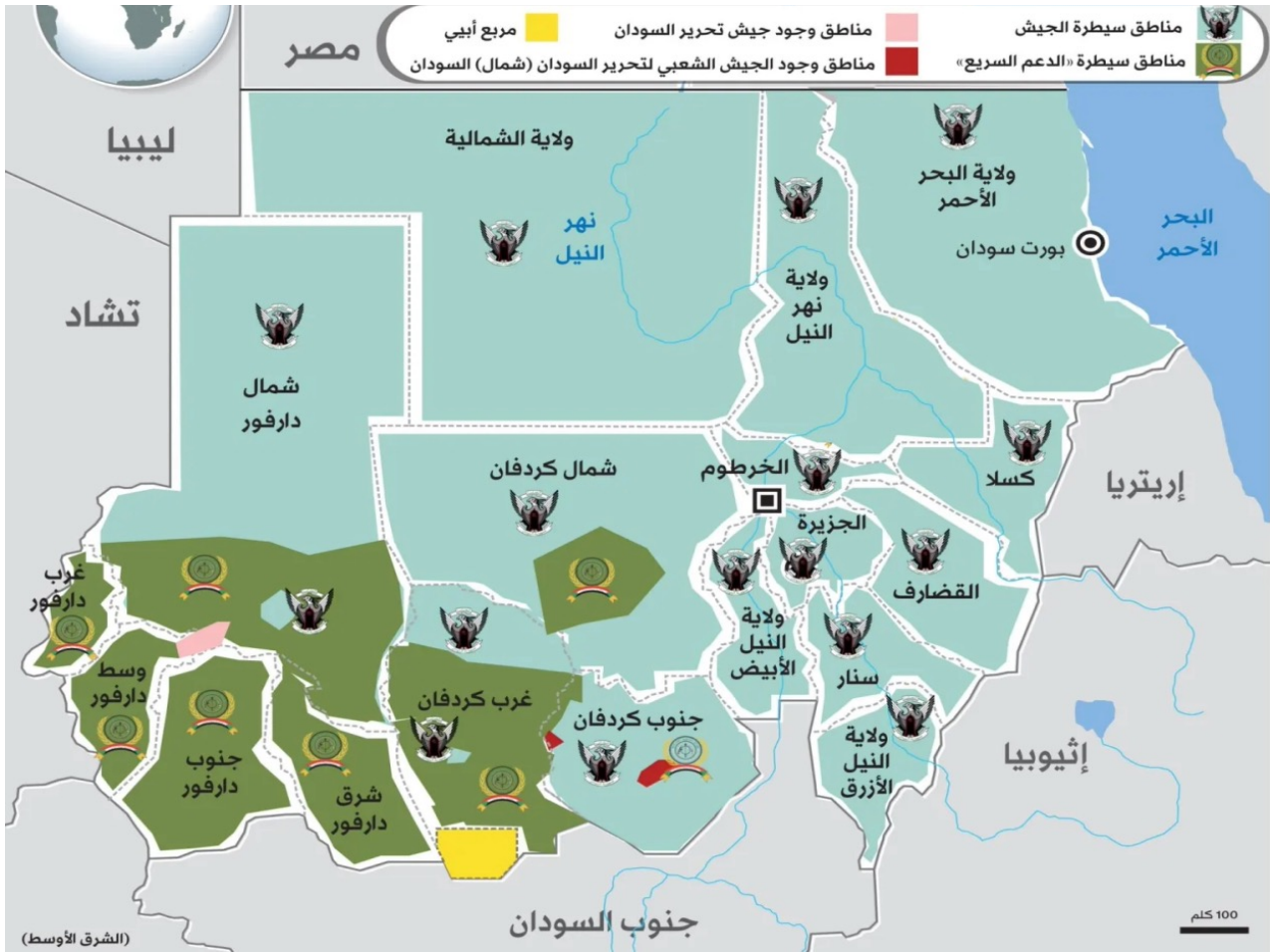
الأمين العام المساعد
ورئيس مجلس أمناء المركز
النائب / **محمد الجارحي**

مقدمة

في تطور بالغ الخطورة على وحدة السودان، أعلن تحالف "تأسيس السودان" بقيادة قوات الدعم السريع عن تشكيل حكومة موازية في المناطق التي يسيطر عليها غرب السودان، وتحديدًا في مدينة نيالا، عاصمة ولاية جنوب دارفور، على نحو أثار مخاوف من انزلاق البلاد إلى سيناريو تفكك فعلي، يُعيد إلى الأذهان مشهد انفصال جنوب السودان عام 2011. ففي 26 يوليو 2025، أعلن التحالف عن تشكيل مجلس رئاسي انتقالي يتولى قيادته محمد حمدان دقلو (حميدتي)، القائد العام لميليشيا الدعم السريع، فيما أُسند منصب نائب الرئيس إلى عبد العزيز الحلو، زعيم الحركة الشعبية-شمال. كما تم تكليف محمد حسن التعايشي بتولي رئاسة الحكومة الموازية، التي يُفترض أن تدير فعليًا المناطق الخارجة عن سيطرة الحكومة المركزية. هذه الخطوة تُعبّر عن إعادة هندسة جذرية للسلطة السياسية في السودان، بما يكرّس ثنائية مؤسسية بين "مركز الدولة" في الخرطوم، و"سلطة موازية" في دارفور.



وعلى الرغم من مخاوف تكريس "حكومة الأمر الواقع" التي يضطر المجتمع الدولي لاحقاً للتعاون معها والتفاوض بشأن كثير من القضايا، التي يأتي في مقدمتها المساعدات الإنسانية وكذلك إعادة الإعمار؛ إلا أن الآمال لا تزال منعقدة على محاولة إيجاد حلّ توافقي بين الأطراف المتصارعة، واعتبار تلك الخطوة تكتيكية لجأت إليه الدعم السريع ومن يساندها في محاولة لتعزيز موقفها التفاوضي.



ويستهدف هذا التقرير تحليل أبعاد أزمة تشكيل حكومتين في سياق الصراع السوداني، وإلى أي مدى يمكن تفاقمها في المدى القريب، والسيناريوهات المحتملة لهذا الواقع المعقد.

أولاً: تدشين تحالف تأسيس السودان برئاسة حميدتي:

وسياسية. ويهدف التحالف إلى توحيد القوى الرافضة لهيمنة المؤسسة العسكرية، وتأسيس سلطة تنفيذية في المناطق الخاضعة لسيطرة قوات الدعم السريع، مما يهدد بخلق حكومة موازية وتعميق الانقسام السياسي وربما الجغرافي في السودان. وفيما يلي أبرز ملامح هذا التحالف، وهيكلة التنظيمي وشكل الدولة السودانية، وفقاً للنظام الأساسي للتحالف ودستوره الانتقالي:

تشكل تحالف "تأسيس السودان" في فبراير 2025 بالعاصمة الكينية نيروبي، بقيادة محمد حمدان دقلو (حميدتي)، كإطار مواز يسعى لبناء سلطة بديلة. يضم التحالف قوى مسلحة ومدنية معارضة للجيش السوداني، أبرزها: "الحركة الشعبية لتحرير السودان" بقيادة عبد العزيز الحلو، و"الجبهة الثورية"، إضافة إلى منشقين عن حزبي "الأمة" و"الاتحادي الديمقراطي"، وشخصيات قبلية



- **الهيئة القيادية:** رغم إعلان تحالف "تأسيس" في فبراير 2025 عقب انقسام تنسيقية "تقدم" إلى جناحي "صمود" و"تأسيس"، إلا أن تشكيل هيئته القيادية تأخر حتى يوليو؛ حيث أعلن عن إجازة نظامه الأساسي وتشكيل هيئة من 31 عضواً برئاسة "حميدي"، و"عبد العزيز الحلو" نائباً له، و"علاء الدين نقد" ناطقاً رسمياً، و"مكين حامد تيراب" مقررًا. تضم الهيئة قادة الفصائل المسلحة وزعماء الأحزاب وشخصيات مدنية، وتُناط بها مهمة تشكيل حكومة على أساس المحاصصة السياسية، ووضع السياسات العامة والإشراف على الأنشطة السياسية للتحالف.
- **مجلس رئاسي:** توصلت الهيئة القيادية - بعد اجتماعها في 24 يوليو 2025 - إلى تشكيل مجلس رئاسي (على غرار مجلس السيادة) من 15 عضواً بينهم حُكّام الأقاليم الثمانية، وتمّ تعيين قائد ميليشيا الدعم السريع "حميدي" رئيساً للمجلس الرئاسي، وزعيم الحركة الشعبية - شمال "عبد العزيز الحلو" نائباً. وتوافق الأعضاء على إعلان سياسي ودستور انتقالي نصّ على أن تكون السودان فيدرالية علمانية ديمقراطية.
- **دولة علمانية:** نصّ الدستور الانتقالي الذي أقرّه تحالف تأسيس على إلغاء الوثيقة الدستورية الانتقالية لسنة 2019 (الدستور الحاكم للسودان بعد إسقاط نظام الرئيس السابق عمر البشير، ووقعها الجيش وتحالف قوى إعلان الحرية والتغيير)، وكل القوانين والقرارات والمراسيم الصادرة بموجبها، وإعلان السودان (لأول مرة) دولة "علمانية ديمقراطية" تقوم على فصل الدين عن الدولة.
- **دولة فيدرالية:** فيما يخص شكل الدولة، أقرّ الدستور الانتقالي أن الدولة السودانية "فيدرالية"، على أن يتم تقسيمها إلى 8 أقاليم اتحادية: الخرطوم، والشرقي، والشامي، ودارفور، والأوسط، وكردفان، وجنوب كردفان - جبال النوبة، وإقليم الفونج الجديد، وأقر دساتير إقليمية تراعي خصوصية كل إقليم دون المساس بطبيعة الدولة. كما حدّد الدستور 3 مستويات للحكم: المستوى الاتحادي، والمستوى الإقليمي، والحكم المحلي، ومنح مستويات الحكم المختلفة اختصاصات وسلطات حصرية ومشتركة، وموارد يحددها القانون، وترك لكل إقليم اختيار الاسم المناسب لمستوى الحكم المحلي.

ثانيًا: هيكل السلطة الجديدة في دارفور:

تم الإعلان عن اختيار رئيس للحكومة الموازية (حكومة الدعم السريع الموازية لحكومة بورتسودان) في 26 يوليو 2025 في خطوة تعكس تحولًا جذريًا في المشهد السوداني. وقد استقر الاختيار على "محمد حسن التعايشي"؛ لتولي منصب رئيس الوزراء في الحكومة الانتقالية التي يجري تشكيلها في مناطق سيطرة قوات الدعم السريع. ومن أبرز ملامح ومهام حكومة الدعم السريع في دارفور ما يلي:

▪ رئيس حكومة الدعم السريع:

يُعد محمد حسن التعايشي، رئيس ما يسمى بـ "حكومة السلام الانتقالية"، وعضو مجلس السيادة الانتقالي السابق، من أبرز الشخصيات السياسية السودانية خلال العقد الأخيرين. لعب دورًا محوريًا في مفاوضات السلام بعد الثورة، خاصةً في مسار دارفور، وكان له إسهام كبير في اتفاقات العدالة والمصالحة، بما في ذلك تسليم المطلوبين للجنائية الدولية. حاز التعايشي على تأييد شعبي واسع عقب سقوط نظام البشير، وبرز ذلك في عام 2019 عندما سحبت قوى "الحرية والتغيير" ترشيحه لمجلس السيادة، مما أثار موجة رفض على مواقع التواصل ومظاهرات في الخرطوم، دفعت القوى لإعادة ترشيحه.

▪ مناطق نفوذ سلطة الدعم السريع:

تُحكم قوات الدعم السريع وحكومتها الجديدة قبضتها على أجزاء واسعة من ولايتي شمال وغرب كردفان، إضافةً إلى بعض الجيوب في جنوب كردفان والنيل الأزرق، فضلًا عن سيطرتها على أربع من ولايات دارفور الخمس: جنوب وشرق وغرب ووسط دارفور، باستثناء ولاية شمال دارفور التي لا تزال عاصمتها الفاشر تمثل المعقل الرئيسي للجيش السوداني في الإقليم.

وبما أن الحركة الشعبية- فصيل عبد العزيز الحلو- تُعد طرفاً رئيساً في تحالف "تأسيس"، فإن مناطق نفوذها تُعد ضمن نطاق الحكومة الجديدة، وتشمل جنوب غرب ولاية جنوب كردفان، وتحديدًا محليات البرام وأم دورين وهيبان؛ حيث تتخذ الحركة من كاودا الجبلية المحصنة مقرًا إداريًا وعسكريًا لها، وقد أقامت فيها هياكل حكم مدني محلية.

ومن المرجح أن تُدير الحكومة الجديدة شؤونها مؤقتًا من مدينة نيالا، عاصمة ولاية جنوب دارفور، والتي تخضع لسيطرة قوات الدعم السريع، وقد احتضنت الإعلان الرسمي عن "الإعلان التأسيسي" لتحالف تأسيس. ويُنتظر أن يستمر هذا الوضع إلى حين التوافق على مقر دائم للعاصمة.

■ مهام حكومة الدعم السريع:

تفيد التكهّات بأن السلطة في الحكومة الجديدة تم تقاسمها بشكل رئيسي بين فصيلين أساسيين؛ حيث حصلت قوات الدعم السريع على نحو 47% من مقاعدها، بينما نالت الحركة الشعبية- شمال (فصيل الحلو) حوالي 33%، على أن تُوزع النسبة المتبقية على باقي مكونات تحالف "تأسيس". كما كشفت تقارير متداولة عن إسناد حقائب وزارية سيادية وهامة، مثل الدفاع، والنفط، والمعادن، إلى شخصيات مدعومة من قوات الدعم السريع.

وتتمثل أهداف الحكومة الجديدة في وقف الحرب وتحقيق السلام العادل والمستدام، وتهيئة بيئة مؤاتية لإطلاق عملية سياسية شاملة تُفضي إلى الاستقرار والأمن والتنمية، إضافة إلى تعزيز التعايش السلمي والوحدة الوطنية على أسس طوعية، والتصدي لخطاب الكراهية، ومواجهة الأزمة الإنسانية، والعمل على إعادة بناء مؤسسات الدولة، واستكمال أهداف ثورة ديسمبر 2018. وتكون مهام الحكومة الانتقالية بالأساس كالآتي:

1. إدارة المرحلة الانتقالية: من المتوقع أن تتولى حكومة الدعم السريع إدارة المناطق الواقعة تحت سيطرتها خلال المرحلة الانتقالية، والتي تنقسم إلى مرحلتين رئيسيتين: الأولى تُعرف بـ "مرحلة ما قبل الفترة الانتقالية التأسيسية"، وتبدأ مع سريان الدستور وتستمر حتى الإعلان الرسمي عن إنهاء الحرب؛ أما المرحلة الثانية فهي "الفترة الانتقالية التأسيسية"، وتنطلق فور إعلان وقف الحرب رسمياً وتمتد لمدة عشر سنوات.

2. تكوين جيش وطني موحد: نصّ الدستور على التزام الحكومة الانتقالية باتخاذ الخطوات اللازمة لتأسيس جيش وطني موحد، يتمتع بالاحترافية والطابع القومي، ويقوم على عقيدة عسكرية جديدة. ويتكوّن هذا الجيش من دمج عناصر الدعم السريع، والجيش الشعبي التابع للحركة الشعبية لتحرير السودان، إلى جانب حركات الكفاح المسلح الموقعة على ميثاق التحالف التأسيسي. كما ألزم الدستور بتشكيل قوات شرطة تمثل التوزيع العادل والمتوازن للأقاليم، وإنشاء جهاز أمن ومخابرات مهني ومستقل، يقتصر دوره على جمع وتحليل المعلومات وتقديمها إلى الجهات المختصة دون صلاحيات تنفيذية.



ثالثاً: إمكانية تحول السلطة الجديدة لحكومة أمر واقع:

رغم أن خطوة تشكيل حكومة موازية في مناطق سيطرة الدعم السريع، وإن بدت خطوة تكتيكية في مسار التصعيد العسكري، إلا إنها في الوقت ذاته، قد تؤدي إلى تسريع وتيرة تقسيم الدولة، وتُعزِّز من احتمالات تقاسم السلطة بين حكومتين داخل الدولة (على غرار النموذج الليبي)، أو تجزئة البلاد إلى دولتين، كما حدث في انفصال جنوب السودان، وقد انقسمت الآراء بشأن خطورة تلك السلطة الموازية إلى فريقين كالآتي:

(أ) الفريق الأول:

يرى أنها مجرد خطوة "تكتيكية مرحلية" جاءت في ظل التقدم الميداني الذي حققه الجيش في عدة جبهات على مدار الأشهر القليلة الماضية. فالدعم السريع ترغب في زيادة الضغط على الجيش وإشغال الرأي العام السوداني بفكرة تدشين "حكومة موازية" في السودان، والحديث عن سيناريوهات التقسيم وبناء كيانات موازية في إقليمي كردفان ودarfur. واعتبر هذا الرأي أن حكومة الدعم السريع تواجه عدداً من التحديات الجسيمة، أهمها:

1) الحصول على الشرعية:

يُعد الاعتراف الدولي ركناً أساسياً من أركان قيام الدولة. وفي هذا الصدد، تواجه قوات الدعم السريع إشكالية حقيقية تتمثل في أنها لم تتمكن حتى الآن من الحصول على اعتراف إقليمي ودولي، ولا يُتصور أن يتغير هذا الأمر في الشهور القليلة المقبلة؛ فالمجتمع الدولي لا يعترف إلا بالحكومات المنتخبة أو التوافقية. وهذا كان واضحاً حينما أحجمت الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية والهيئة الحكومية للتنمية "إيجاد" عن الاعتراف بحكومة الدعم السريع منذ الطرح الأول للفكرة في نيروبي (فبراير 2025)، وعدتها خطوة لتمزيق البلاد.

وفي ذات السياق، أدانت الجامعة العربية خطوة تسمية رئيس السلطة الموازية ووصفتها بـ "محاولة فرض حكومة غير شرعية" في السودان من قبل ائتلاف بقيادة قوات الدعم السريع، ودعت لاحترام وحدة وسيادة البلاد. واعتبر بيان الجامعة أن إعلان الائتلاف تشكيل حكومة موازية في مدينة نيالا، واعدت تسمية حكام لعدد من الأقاليم، يمثل "تحدياً صارخاً لإرادة الشعب السوداني، ومحاولة لفرض أمر واقع بالقوة العسكرية دون اكتراث بما يمكن أن تؤديه هذه الخطوة من تعقيد أي أمل في حل سياسي شامل للأزمة"، وناشد البيان بعدم الاعتراف بالحكومة.

2) التباين الواسع في صفوف تحالف "تأسيس" برئاسة حميدي:

يتكون "تحالف تأسيس" من 24 كياناً يشمل:

- **حركات مسلحة:** أبرزها الحركة الشعبية شمال (فصيل الحلو)، وتحالف الحركات الدارفورية المسلحة في "الجهة الثورية"، إلى جانب "حركة تمازج".
 - **قوى سياسية ومدنية:** أبرزها حزب الأمة القومي (فصيل فضل الله برمة) والحزب الاتحادي الديمقراطي.
 - **شخصيات مستقلة:** كانت قد شغلت مناصب رفيعة في الحكومة الانتقالية السابقة، أبرزهم رئيس الحكومة الموازية "محمد حسن التعايشي"، والذي كان عضواً بمجلس السيادة الذي تشكّل عقب سقوط نظام البشير، ووزير العدل السابق "نصر الدين عبد الباري".
- هذا التباين بين أطراف التحالف يخلق تضارباً في المصالح وصراعاً على مقاعد السلطة. ففي يونيو الماضي، تناقلت الصحف السودانية تقارير تتعلق بنشوب خلافات كبيرة بين مكونات تحالف "تأسيس" بشأن تشكيل الحكومة، وكان السبب الرئيسي في تلك الخلافات حركتا "جيش تحرير السودان/ المجلس الانتقالي" بقيادة الهادي إدريس، و"تجمع قوى تحرير السودان" بقيادة الطاهر حجر حول المقعد "الثاني" في السلطة المزمعة.

ويبرز هذا التباين التحديات الماثلة أمام حكومة الدعم السريع فيما يخص آلية صنع واتخاذ القرارات، وقدرتها على تحقيق الانسجام أو التجانس السياسي بين مختلف التكوينات العسكرية والمدنية المنضوية تحت مظلة تحالف تأسيس، لا سيما ما يتعلق بتوزيع الحقب الوزارية واستكمال التشكيل الوزاري، وأجندة وأوليات عمل الحكومة، وتقاسم سلطاتها.

(3) ضعف الأداء نتيجة الافتقاد للخبرة الكافية لإدارة الدولة:

يعاني الدعم السريع هشاشة البنية الإدارية والاقتصادية؛ كونه يفتقد إلى الخبرات المؤسسية أو البنية التحتية اللازمة لتسيير حكومة أو تدشين مؤسسات إدارية راسخة أو نظام مصرفي وضريبي. فإدارات الدعم السريع تعتمد على الموارد المحلية أو السيطرة على طرق التجارة وتهريب الذهب، وهي مقومات قصيرة الأمد لا يمكن أن تشكل قاعدة اقتصادية مستدامة.

وفي هذا الصدد، يرى المراقبون أن افتقاد الدعم السريع للكوادر التي تمتلك خبرة في إدارة الدولة جاء نتيجة اعتمادها في اختيار عناصر مشروعها السياسي على العامل القبلي لا الكفاءة؛ فالدعم السريع لم تنجح حتى الآن رغم أنها دشنت حملات دبلوماسية تجوب الأقطار الأفريقية والعربية ودول الاتحاد الأوروبي للترويج لمشروعها السياسي في اقتناص أي دعم دولي أو إقليمي يُذكر سوى بعض الدعم الإقليمي المحدود. كما أن الافتقار لكوادر قادرة على الترويج للمشروع السياسي للدعم السريع، سيقترن بالتبعية بحالة من العجز عن الحصول على تمويل مؤسسات التمويل الدولية والأفريقية لإعادة إعمار المناطق التي دمرتها الحرب في نطاق سيطرة الدعم السريع.

(4) التعقيدات الميدانية:

يرى أنصار هذا الرأي أن أول مهمة ستفشل فيها الحكومة الموازية تتعلق بوقف الحرب، والتي وضعتها على قائمة أولوياتها؛ فالانتصارات الميدانية التي حققها الجيش السوداني على مدار الشهور القليلة الماضية أثبتت قدرته على تغيير معادلة الحرب، ونجاح إستراتيجية النفس الطويل التي يتبعها، وذلك على النقيض تماماً من حالة الإنهاك والتشتت وضعف الروح المعنوية التي تعتري قوات الدعم السريع في الآونة الأخيرة. وبالتالي، يُرجَّح استمرار حرب الاستنزاف، لا سيما في إقليمي كردفان ودارفور قبل الجلوس على طاولة المفاوضات. فكل طرف يسعى لإلحاق أقصى ضرر ممكن بالطرف الآخر قبل التفاوض خصوصاً في ظل غياب الضغوط الإقليمية والدولية على طرفي الحرب للتوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق نار فوري غير مشروط. وربما معارك دارفور وكردفان، هي الدافع وراء تلك الخطوة التكتيكية للدعم السريع الذي تقهقر من الخرطوم، مما دفعه نحو خطوة تصعيدية، تحفظ له موقفه التفاوضي، حال وقف إطلاق النار.

(ب) الفريق الثاني:

ويُشكّل استمرار الحكومة الموازية التي أعلنتها قوات الدعم السريع خطراً حقيقياً على وحدة السودان، على الرغم مما تفتقد له من مقومات؛ فإذا استمرت هذه الحكومة لمدة عام أو عامين، فإنها ستتحول إلى حكومة "أمر واقع"، وسيتم التعامل معها دولياً، بما في ذلك فرض وقف لإطلاق النار لتسهيل إيصال المساعدات الإنسانية. وفي ضوء هذا الواقع الراهن، يمكن تصور سيناريوهات خمسة، لا يخرج المستقبل السوداني في المدى المنظور عن أيٍّ منهم، ما لم يكن هناك حل سياسي حاسم في المدى المنظور.

يرى أن خطوة تشكيل حكومة موازية شديدة الخطورة، وتندرج بتقسيم السودان، ويذهب إلى أن خطوة تشكيل حكومة موازية من قبل قوات الدعم السريع كونها تمثل تطوراً بالغ الخطورة في مسار النزاع السوداني، لما تنطوي عليه من احتمالات جدية لتقسيم البلاد على أسس جغرافية وسياسية. ففي مقابل القراءة التي قدمها الفريق الأول، والتي اعتبرت الخطوة بمثابة مناورة تفاوضية أو تكتيكية مؤقتة، ينظر هذا الفريق إلى إعلان "حكومة نيالا" بوصفه مؤشراً على تسارع التوجّه نحو نموذج مشابه للحالة الليبية (حكومتان داخل دولة واحدة)، أو حتى تكرار سيناريو انفصال جنوب السودان، ما يعمّق من حالة التشظي والانقسام التي فرضتها الحرب منذ اندلاعها.

وفي هذا السياق، عبّر حاكم إقليم دارفور، مني أركو مناوي، عن انتقاده لما وصفه بسوء تقدير النخبة المركزية في الخرطوم لطبيعة الصراع، مشيراً إلى أن الاعتقاد بأن السيطرة على ولايتي الخرطوم والجزيرة تعني الهيمنة على الدولة يعكس محدودية في الفهم الجغرافي والسياسي. كما أشار إلى تجاهل مراكز السلطة لأهمية الأقاليم الطرفية، التي كانت منذ عام 1955 مسرحاً مستمراً للنزاعات المسلحة، مما يُعد امتداداً لنهج التهميش التاريخي.



براغماتي؛ بغرض تسهيل إيصال المساعدات الإنسانية إلى المناطق الخارجة عن سيطرة الحكومة المركزية.

محصلة القول: رغم استبعاد بعض الأطراف لاحتمال تقسيم السودان وفصل إقليم دارفور، استناداً إلى التحالف القائم بين الجيش السوداني و"القوات المشتركة" المكوّنة من حركات دارفورية مسلحة، إلا أن استمرار هذه الديناميات المعقّدة يُسرّع وتيرة تفكك السودان، بما يتجاوز حدوده الجغرافية ليهدد الأمن الإقليمي برُمّيه؛ فالسودان يشكّل منطقة عازلة بين شمال أفريقيا من جهة، ودول الساحل الأفريقي المضطربة من جهة أخرى؛ حيث تنشط الجماعات الإسلامية المسلحة. وبالتالي، فإن الحفاظ على وحدة السودان لا يُعدّ مصلحة سودانية فحسب، بل يُعدّ ضرورة إستراتيجية للأمنين العربي والأفريقي.

وقد أدلى حاكم إقليم دارفور بتصريح لافت كشف فيه عن تواصل سفير لإحدى القوى الكبرى معه في وقت مبكر من اندلاع الحرب، لاستطلاع رأيه بشأن إمكانية تشكيل ثلاث حكومات منفصلة داخل السودان، ما يُعدّ مؤشراً على وجود تصورات دولية مبكرة لاحتمالات تفكك الدولة. ويعزز من هذا الاحتمال إعلان قوات الدعم السريع تشكيل حكومة في دارفور، والذي قد يعكس، بحسب البعض، توجّهاً لدى بعض القوى الدولية لتكريس واقع سياسي جديد في الإقليم.

ومن جهة أخرى، وبغض النظر عن الاعتراف الرسمي، قد تتجه حكومة الدعم السريع للتحويل إلى "حكومة أمر واقع"، على غرار النموذج القائم في صومالييلاند، خاصة في ظل امتلاكها السيطرة الفعلية على أجزاء واسعة من دارفور وكردفان. وقد تجد المنظمات الدولية نفسها مضطرة للتعامل معها من منطلق





مستقبل وطن
للدراستات السياسية والإستراتيجية



حزب مستقبل وطن
كلنا نعمل من أجل مصر

مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية لحزب مستقبل وطن



WWW.MOSTAQBALWATAN.COM



CONTACT@MOWPS.MOSTAQBALWATAN.COM



+202 5656375



010 9111 6979

📍 فيلا 47 ش التسعين الجنوبي

التجمع الخامس

ميدان 30 يونيو